



الحميان وجودر ود. متولي في جانب من الحلقة النقاشية حول الـ B.O.T.

مبادئ اقتصادية في الدستور الكويتي

لقد د. متولي الى ان الدستور الكويتي ينص على مبدأ التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، ويستتبع ذلك من المادة 20 من الدستور التي تخص على ان (الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك كله في حدود القانون) فهذا النص يعني أمرين مهمين، أولهما ان يكون لكل من القطاعين دور معترف به، والثاني يعود في العدل بين النشاط العام والنشاط الخاص، فلا يجوز أن يطغى أحدهما على الآخر، فلا تسيطر الدولة على النشاط الاقتصادي ولا يتولى القطاع الخاص هذا النشاط منفرداً. غير ان العدل بين النشاطين العام والخاص ليس معناه كما أوضحت المذكرة التفسيرية للدستور العدل السياسي، وإنما هو أمر تقريبي، والمسألة متروكة للمشرع يقدر في كل مجال مدى تدخل الدولة بما يتفق وحالة البلاد ومقتضاها، والتوفيق بين الصالح العام ومصالح الأفراد فيوسع نطاق النشاط الحر في الأمور التجارية.

كذلك ناقش مبدأ حرية التجارة والصناعة حيث تنص المادة 16 من الدستور على ان الملكية ورأس المال والعمل حقوق فردية، وايضا الاعتراف بالنشاط الخاص الى جانب النشاط العام الوارد في المادة 20 من الدستور.

في جانب، مبدأ احترام الحقوق الملكية الخاصة: حيث ورد هذا المبدأ في العديد من نصوص الدستور كنص المادة 18 بقوله ان الملكية الخاصة مصونة فلا يمتدح من أحد ملكه الا بالنسب في ملكه الا في حدود القانون ولا يمتدح من أحد ملكه الا بالنسب في ملكه العامة في الأحوال المبنية وبالكيفية المنصوص عليها.

متطلبات الإطار التشريعي لمشاريع الـ B.O.T

إزالة كافة القيود غير المرغوب فيها المفروضة على مشاركة القطاع الخاص في بناء وتطوير البنية التحتية وتشغيلها وكذلك يحدد القانون الموحد القطاعات الاقتصادية التي يجوز منح التراخيص وشأنها وقواعد إضافة أجهزة وآليات إنشاء قطاعات أخرى.

إضافة الى انه ينبغي النص على إنشاء جهة ادارية مؤسسية واحدة تقوم على إصدار الموافقات والرخص والرسوم اللازمة لتنفيذ المشاريع وفقاً للاحكام القانونية والتنظيمية الخاصة بإنشاء وتشغيل وتملك مرافق البنية الأساسية. وكذلك إنشاء أجهزة تنظيمية ورقابية في كل قطاع تتمتع بالاستقلال عن الهيئات العامة تقوم بتقديم الخدمات العامة وتصدر اجراءات تنفيذية وتفصيلية للقواعد والاجراءات الرقابية والتنظيمية تستهدف تحقيق المنافسة وحماية حقوق المستهلكين وتحديد سلطاتها ومسؤولياتها في إطار هيكل تنظيمي واضح، الى جانب النص على اختيار شركة المشروع من خلال اجراءات تنافسية شفافة وذات كفاءة وبطبيعة شكل المشاركة. بالإضافة الى ان القانون الموحد لا بد ان ينظم جميع صور وأنواع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية BOT حيث تختلف الضوابط والاجراءات من نوع لآخر. مع النص في القانون على التزام الجهة الادارية بالاحتفاظ بسجلات للمعلومات الرئيسية الخاصة بإجراءات الاختبار والارساء وبيان القانون مقتضيات وضوابط إتاحة الاطلاع عليها من قبل الجمهور.

لكل التخوفات، وقمنا بتقديمه الى الامين العام لمجلس الوزراء الذي بدوره رفعه الى وزير المالية السابق محمود النوري الذي كلفه مجلس الوزراء بضروة تشكيل فريق عمل لتحديد الآلية والضوابط لهذا النوع من التعاملات. وشدد على ضرورة وجود جدوى اقتصادية لدى الحكومة في المشاريع التي تود طرحها بنظام الـ «B.O.T» لتشجيع القطاع الخاص وعدم ارباكه، مضيفاً انه يجب على الدولة عند طرح المشروع وفق نظام الـ «B.O.T» ان تطرحه بكل شفافية ووضوح.

وتابع الجورد: لقد اثبتت التجارب العالمية ان نظام الـ «B.O.T» يهدف الى استقطاب رؤوس الاموال الخاصة لدعم ميزانية الدولة التي تعاني من نقص في مواردها او في مشروع وتنفيزه وادارته، مشدداً على ضرورة الأخذ بالاعتبار معايير ومقاييس اختيار الشركات المؤهلة. وذكر ان الكويت اتجهت مبكراً نحو الـ «B.O.T» في السوق وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور مشارك وفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد بدأت في الاعوام الاخيرة خطواتها الاولى نحو اشراك القطاع الخاص في مجالات الخدمات العامة التي تميزت بطبيعتها الاحتكارية من قبل الدولة لعقود طويلة.

وقال: لقد تبني البنك الدولي استراتيجية تشجيع الدول على التوجه نحو القطاع الخاص وتمويل وادارة المرافق ومشروعات البنية التحتية على اختلاف انواعها باعتبارها الاستراتيجية المناسبة في ظل ما تتطلبه هذه المرافق من اعتمادات مالية ضخمة، بالإضافة الى عدم كفاءة أعمال التشغيل والصيانة ومشروعات الـ «B.O.T» حسب الاولوية من خلال دراسة احتياج الدولة لها والجدوى

هيكل تنظيمي

من ناحيته، شدد المتخصص في مجال الـ «B.O.T» د.محمد متولي على ضرورة قيام الحكومة بإنشاء جهاز اداري مركزي يقوم بالإشراف والرقابة على تنفيذ جميع مشروعات البنية الأساسية المقامة بنظام الـ «B.O.T» منذ مرحلة الأعداد وحتى تسليم المشروع الى الدولة، مشيراً الى انه ينبغي على الجهاز القيام بالعديد من المسؤوليات ضمن إطار هيكل تنظيمي واضح، بحيث يضع الصيغ الحكومية للسياسة العامة تجاه مشروعات الـ «B.O.T» والتنظيمات الادارية اللازمة لتنفيذها، كذلك ترتيب مشروعات الـ «B.O.T» حسب الاولوية من خلال دراسة احتياج الدولة لها والجدوى

في حلقة نقاشية دعت إليها «المحاسبين» حول نظام البناء والتشغيل والتحويل الحميدان: يتعين البدء بنظام المبادرات لينال القطاع الخاص دوره وأهم عقبات الـ B.O.T ما بعد التنفيذ الجودر: ما يتم تطبيقه حالياً يمكن وصفه بتخصيص المشاريع لأشخاص متنفذين متولي: الحكومة في حاجة لإنشاء جهاز اداري مركزي يقوم بالرقابة والإشراف مطالب بتشكيل جهة عليا تملك جميع الصلاحيات في إصدار أوامر لتسهيل اجراءات المشاريع



عادل الخرافي

الخرافي: على المتخصصين تشكيل نكتل لحماية مهنتهم مقابل تسييس القضايا

الدولة جـبـلـت على اعطاء الاراضي بسببيل المساعدة كالماليات والقسمات الصناعية والتجارية، وبالتالي بدأ اصحاب تلك القسائم يقدمون الافكار والمبادرات ويقولون ان هذا هو نظام الـ «B.O.T»، ولكن في حقيقة الامر هو نظام تخصيص لأشخاص معينين. وأكد جودر في انتقاده، ان الكويت تفتقر لخطة تطبيق نظام الـ «B.O.T» وعدم وجود مفهوم واضح لهذا النظام الذي تستخدمه الدول في تمويل المشاريع التي تعجز حكوماتها عن تمويلها.

واضاف ان هاجس القطاع الخاص يتمحور حول اسباب عدم اعطاء الحكومة هذا القطاع مدة أطول وتسهيلات أكثر. وقال: لقد وضعنا نظاما وفقا



جانب من الحضور في الحلقة النقاشية

نظام المبادرات الذي يهدف الى تنمية القطاع الخاص، مشدداً على أن ما تعاناه الكويت لا يعود الى تقديم المشاريع، بيد أن متابعة تلك المشاريع عن طريق الـ B.O.T لا تزال في احتياج الى رؤية واضحة.

السياسيون والـ B.O.T

من جانبه، انتقد عضو المجلس البلدي ورئيس جمعية المهنيين الكويتية عادل مسعدة الخرافي تدخل السياسيين في العمل المهني، مشيراً الى عدم تقاؤله بمستقبل الكويت في حال استمرار هذا الوضع. وأضاف ان بعض السياسيين يرون في نظام الـ B.O.T أنه عملية احتكارية من قبل كبار التجار، وان المتضرر الوحيد هو المواطن البسيط، مؤكداً ان هدفهم الاساسي هو التكتسب السياسي. وقال: اذا استمر الحال على تسييس القضايا المهنية، فحتم نؤكد عدم تقاؤلنا بمستقبل الكويت، واصفاً تدخل السياسة في القضايا المهنية بـ «الحرب» غير المقصود، لافتاً الى وجود اشخاص يحاولون عرقلة مشاريع الـ «B.O.T» والعمل على تسييس المجتمع المتخصص، مطالباً بضرورة إتاحة الفرصة أمام المجتمع المتخصص بأخذ دوره وتفعيل نشاطه.

وطالب الخرافي مجموعة المهنيين بتشكيل نكتل لحماية مهنتهم والدفاع عنها، وبالتالي حماية المجتمع.

اتهامات الأمة

وأعرب رئيس المجلس البلدي عن دهشته من اتهامات بعض اعضاء مجلس الامة بأن السعي وراء اقرار مشروع نظام الـ B.O.T بمنزلة السعي الحديث لبيع المواطنين وسرقة الكويت، معتبرين ان هذا النظام يندرج تحت اطار الخيانة العظمى للوطن، لافتاً الى ان المشكلة التي يعاني منها نظام البناء والتشغيل والتحويل لا ترجع الى المناحي الفنية والقانونية، بقدر ما تعود الى تدخل السياسيين، الامر الذي ترتب عليه عدم وضوح الرؤية وبالتالي تغييب المهندس والمحاسب والاقتصادي والمجاني عن تقديم رأيهم الفني في هذه القضية.

وأكد الحميدان ان الكويت بحاجة الى مشاريع الـ B.O.T لتنمية الدولة والى البدء في

النهاية ببرنامجين عن إعداد التقارير والمراسلات ديوان المحاسبة يختتم خطته التدريبية للسنة المالية 2006/2005

اختتم ديوان المحاسبة برنامجين تدريبيين الاول حول (إعداد تقارير مدققي الديوان وفق متطلبات معايير التدقيق الدولية) والثاني حول (صياغة المراسلات والتقارير المتميزة)، وبذلك يكون الديوان قد نفذ كافة برامج خطته التدريبية للسنة المالية 2006/2005.

واستهدف البرنامج الاول تنمية مهارات المشاركين على اعداد التقارير المالية والرقابية وتعريفهم بأنواع هذه التقارير وأهميتها الى الدرجة التي تمكنهم من اجادة اعدادها بما يحقق متطلبات الاطراف المستفيدة وذوي العلاقة.

كما ناقش البرنامج ضمن اهدافه قياس مدى فاعلية البرنامج على رفع مستوياتهم في اعداد هذه التقارير من خلال متابعتهم من رؤسائهم المباشرين.

واستعرض البرنامج التقارير كوسيلة اتصال وانواعها ومراحل كتابتها وهيكل العام لها علاوة على معايير صياغة التقارير في الرقابة الحكومية.

وأوضح البرنامج مفهوم مراجعة الجهاز الرقابي لمنظمات الاعمال والرقابة الداخلية ومهام المراجعة وانواع الرقابة التي يقوم بها الجهاز الرقابي إضافة الى مؤشرات تحليل المال للمشروعات والتقارير المالية والرقابية كنتاج لعملية المراجعة.

وبين البرنامج مفهوم مراجعة الجهاز الرقابي على منظمات الاعمال التي تساهم في اجهزة الحكومة الذي يختلف عن مفهوم مراجعة هذا الجهاز للجهات الحكومية حيث يتعرض لمراجعة نشاطات اقتصادية لها معايير قياس او أداء يمكن الاعتماد عليها.

وتناول البرنامج ايضا عملية المراجعة والتدقيق التي لا تقتصر على الرقابة المالية والمحاسبية حتى تتكامل النظرة الرقابية وتشمل جميع العناصر والمؤشرات المرتبطة بالوحدة الاقتصادية سواء كانت هذه الوحدة خدمية او انتاجية، اما البرنامج الثاني فقد استهدف صياغة المراسلات والتقارير المتميزة وتوضيح أهمية الاتصال الكتابي وقنواته وانواعه ومستوياته ومراحلها حيث تلعب المراسلات دوراً مهماً في النشاط الخاص بالمؤسسات وهي إحدى وسائل الاتصال بين مختلف القطاعات الحكومية والاهلية.

واستعرض البرنامج المقصود بالمراسلات وانها مجموعة رسائل الاتصال المكتوب التي تتناول موضوعات ذات اهتمام متبادل بين ادارات المنظمة او بين المنظمة والافراد والهيئات الخارجية، كما اوضح الشروط التي يجب توافرها في صياغة هذه المراسلات وكيفية كتابتها وتنسيقها وتصميمها الجيد وكيفية تحقيق الهدف منها.

كما تناول البرنامج المذكرات باعتبارها من وسائل الاتصال الشائعة في مختلف المؤسسات الحكومية والتجارية مع استعراض الاهداف المذكرات التي تتلخص في توصيل المعلومات الى الرؤساء والمسؤولين كوسيلة اتصال من أدنى الى أعلى علاوة على عرض المشكلة وتحليلها دون اقتراح لرفع الامر الى الرئيس او المسؤول الكلي والاتقارير والمذكرات إضافة الى طرق الاستخدام المناسبة لهذه المعلومات التي تستخدم في الكتابة.

يذكر ان خطة التدريب في ديوان المحاسبة للسنة المالية 2006/2005 تضمنت 40 برنامجاً تنوعت بين خطط تدريبية تأسيسية وتخصصية وعامة وارشافية إضافة الى 12 ندوة.

خلال ندوة المعهد العربي للتخطيط حول «هل تكسب الدول العربية رهان الخدمات؟» الغزالي: قطاع الخدمات يلعب دوراً مهماً بالتنمية الاقتصادية لإسهاماته المباشرة بالنتاج القومي

في قدراتها التنافسية وامكاناتها المستقبلية ومستويات النمو والدخل، وباعتبار ان الحلقة النقاشية هدفتها طرح التصورات والمستجدات التي تعزز للمادة العلمية التي استعرضت في محور البرنامج التدريبي، فإن هذه الورقة حاولت معالجة موضوع البحث من مداخل عدة، واجراء تقييم عام نظري من زاوية تحليل السياسات يستند الى دلالات المعطيات القائمة واستقرت الاتجاهات المستجدة لتبنيها وضع الدول العربية في مجال تحرير الخدمات وتحديد المحاور التي يمكن لدول العربية ان تتبناها في سعيها لتعزيز دور هذا القطاع في دعم التنمية المستدامة والاهداف التنموية وتحقيق توازن لصالحها في اطار المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية، وبالتأكيد على ان مدخل التكامل الاقليمي، والتكامل القطاعي بالذات في قطاع الخدمات كبدائية، سيكون هو مفتاحها للنجاح في الاقتصاد العالمي وتعزيز تنافسيتها في جميع المجالات.

وأكدت ان الورقة تترك المجال للمتابعة بتعمق أكثر للباحث والمتخصص او يستفيد منها بشكل نوعي المسؤول الحكومي الذي يعمل في تطبيق الاجراءات والاحتياجات الى خلفية عامة. وأوضحت الورقة كيف ترى ان الدول العربية تسير قدماً في «كسب رهان الخدمات» وعرضت لوضعها بشكل عام في مجال الخدمات والاستثمار الاجنبي المباشر فيها والتمتع بالاولوية والاقليمية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جاتقا).



د. عيسى الغزالي

زكي عمان

قال مدير عام المعهد العربي للتخطيط د. عيسى الغزالي ان قطاع الخدمات يلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية وذلك نتيجة لإسهاماته المباشرة في الناتج القومي وموازنات المدفوعات في العالم بأسره وعلاقته المتشابكة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وأثره على التنافسية الدولية وتقسيم العمل، موضحاً ان هذا القطاع يعتبر في العديد من الدول أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً واكثرها قدرة على خلق فرص للعمل.

واضاف الغزالي في كلمته بافتتاح الحلقة النقاشية تحت عنوان «هل تكسب الدول العربية رهان الخدمات؟»، ان العديد من الخدمات أصبحت قابلة للاتجار الدولي بعد ان كانت تعتبر لفترة طويلة غير قابلة لثل هذا الاتجار وذلك بفضل التقدم التكنولوجي والتواجد التجاري لشركات الاستثمار الاجنبي المباشر والانتقال المؤقت للايدي العاملة.

وأشار الى ان البيانات المتاحة توضح ان الدول العربية تعاني من صعوبات فيما يتعلق بقطاع الخدمات من أهمها تدني مساهمتها في حجم التجارة العالمية في الخدمات وتحقيق عجز في موازين خدمات معظم تلك الدول.

وقال ان اتفاقية الخدمات التي وقع عليها من اتفاقات منظمة التجارة العالمية تتيح مجالاً للدول النامية لتحسين ادائها في مجال تجارة الخدمات من خلال اتباعها لعدد من الاسباب والاجراءات.

استقبلت «كاظمة 3» الأحدث في أسطولها ناقلات النفط الكويتية تقرب من الذكرى الخمسين لتأسيسها



احدى ناقلات النفط الكويتية

ذكرت شركة ناقلات النفط الكويتية في بيان صحافي لها بمناسبة اقتراب الذكرى الخمسين عاماً على تأسيسها انه تم تدشين الناقله «كاظمة3» وهي أحدث الناقلات في اسطول الشركة في كوريا الجنوبية تحت رعاية نائب الرئيس ونائب العضو المنتدب لشؤون العمليات الشيخ سلمان الصباح بتاريخ 14 مارس الماضي، حيث أبحرت هذه الناقله بقيادة طاقم كويتي بقيادة القبطان أحمد السالم وكبير الضباط بدر المطيري وكبير الضباط عمر العثمان (مصري الجنسية) وضابط ثان طلال العدواني وضابط ثالث عبدالله حسن وضابط ثالث يوسف بهبهاني وكبير المهندسين محمد الناصر ومهندس ثان نواف الشطي ومهندس ثالث يوسف علي ومهندس رابع كامل معرفي وطالب بحري متدرب الحارث العتيقي وكهربائي (بلغاري) جانوز ناديز.

وأضاف البيان انه وبتاريخ 3 ابريل الماضي تم استقبال هذه الناقله في الكويت على رصيف الشمالي بميناء الاحمدي تحت رعاية عضو مجلس الإدارة ونائب العضو المنتدب للتخطيط بمؤسسة البترول الكويتية نبيل بورسلي، وكذلك نائب العضو المنتدب للشؤون الادارية الشيخ علي الصباح.

وأكد البيان ان أهمية هذه الناقله تنبع من حيث تنابع تسميتها حيث ان أول ناقله تسلمتها الشركة سميت باسم «كاظمة»، وذلك في العام 1959.

وبهذه المناسبة انتهت البيان هذه الفرصة وقدم المباركة للكويت قيادة وشعباً وعلى رأسهم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد حفظهما الله ورعاهما. كما يبارك لسمو رئيس مجلس نواف ناصر الحمد وزير الطاقة الشيخ أحمد الفهد، ورئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة بهذا الإنجاز الكبير آمليين الاستمرار بالنجاح.